المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

الاستراتيجية وخطة العمل 2021-2019

الخطة الاستراتيجية
للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

(2021 – 2019)

الخط الساخن 80001144

هاتف: 666 111 17 973+ فاكس 600 111 17 973+ ص.ب. 10808، المنامة، مملكة البحرين

nihrbh

NIHR Bahrain

+973 396 366 43

info@nihr.org.bh | www.nihr.org.bh

حقوق الإنسان جزء من نمط الحياة الوطني

مقدمة

من منطلق إيمان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن مملكة البحرين نجحت في وضع البنية التحتية للتميز في مجال حقوق الإنسان التي تتماشى مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية والإقليمية الأخرى، وعلى بالرغم من وجود تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية فإن المؤسسة تؤمن بأنه قد حان الوقت للبحرين لتضع أسسا لموضوعات حديثة في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى مواصلة البناء في مجالات حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع نواحي الحياة المجتمعية والخاصة، إذ تهدف المؤسسة إلى دمج حقوق الإنسان في الحياة الوطنية ليصبح بذلك سلوكا بحرينيا متأصلا في جميع مناحي الحياة وجزءًا لا يتجزأ من جهود التنمية المستدامة التي تهدف إلى مواصلة بناء مملكة البحرين كدولة حديثة وديمقراطية وزاهرة.

كما تؤمن المؤسسة بأن القيادة الفكرية والبحوث في مجال حقوق الإنسان وحماية الحقوق والحريات والتنسيق مع آليات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية التي تركز في حماية حقوق الإنسان، إضافة إلى التعليم وتعزيز الفكر الحقوقي، هو من صلب اختصاصاتها، وبناء على ذلك فإن المؤسسة قد آثرت تقديم استراتيجيتها التي تمتد للسنوات الثلاث القادمة بطريقة أكثر تركيزا وتوازنا بين المواضيع التي تحسبها من صلب اختصاصاتها والموضوعات الحديثة بما يضمن أن مبادئ حقوق الإنسان تتم مشاركتها وتعليمها والترويج لها في جميع القطاعات.

الرؤية

الإيمان بأن مسألة حقوق الإنسان من الثوابت الوطنية، وأن الإقرار بالحقوق والحريات العامة مدنية وسياسية، أم اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية، هو التزام بقيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل بني البشر وبدون تمييز.

الرسالة

العمل على تنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمواطن والمقيم بمملكة البحرين، وذلك بتوفير الحماية والمساندة للأفراد، وتمكينهم من اكتساب المعرفة المتنوعة لممارسة حقوقهم المشروعة، وتحديد احتياجاتهم وكيفية المطالبة بها والدفاع عنها عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل المتاحة.

الأهداف

تهدف المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى جعل مفاهيم حقوق الإنسان جزءًا من نمط الحياة الوطني، ولذلك فإن المؤسسة ستركز في أربعة مواضيع رئيسة، ترى فيها تحديات وفرصا لم يتم حلها بشكل فعّال في الماضي أو تنقصها البنية التحتية القانونية أو الإدارية، وسيتم العمل على هذه المواضيع الأربعة بالتزامن مع العمل المتواصل في الموضوعات التي تُعدّ من صلب اختصاصها وهي تعزيز وحماية حقوق الإنسان ورصدها وإعداد التقارير المتعلقة بها، وستضيف المؤسسة الوطنية إلى هذه الاختصاصات مواضيع البحث العلمي لتحقق القيادة الفكرية في هذا المجال.

كما ستشكل مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) جزءًا رئيسًا من استراتيجية المؤسسة، وذلك بتكوين آلية داخلية لاستحداث هذه المؤشرات ومتابعة تطبيق الاستراتيجية باستخدام أدوات قياس مختلفة للمتابعة والتقييم.

التحليل الوطني والمؤسسي

1. التقييم الوطني

أخذت مملكة البحرين خطوات دؤوبة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان والترويج لمبادئ حقوق الإنسان في جميع القطاعات. وعلى الرغم من وجود الكثير من التحديات والفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فإن مملكة البحرين قد أخذت خطوات مهمة في مجالي حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومع التعديلات في المادتين رقمي 208 و232 من قانون العقوبات المتعلقتين بتحديد جريمة التعذيب ومدة التقادم بشأنها وإصدار قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل رقم (18) لسنة 2014 وإنشاء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين في عام 2014 وإنشاء إدارة التدقيق والتحريات الداخلية بوزارة الداخلية في عام 2015، فإن هذه الإجراءات وضعت الآليات الوقائية من التعذيب بحسب نصوص اتفاقية مناهضة التعذيب. وجاءت هذه الإجراءات بنتائج إيجابية مع التحدي الناجح الذي قدمته وحدة التحقيق الخاصة التي أنشأها النائب العام في عام 2012.

ومنذ إقرار القانون رقم (1) لسنة 2008 بشأن مكافحة الاتجار في الأشخاص قامت البحرين بأخذ خطوات حثيثة في هذا الجانب بتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في الأشخاص في سنة 2008 ولجنة تقييم وضعية الضحايا الأجانب للاتجار في الأشخاص. كما شرعت البحرين لإقرار قانون العمل رقم (36) لسنة 2012 وإنشاء مركز دعم وحماية العمالة الوافدة والخط الساخن في عام 2015 وتدشين نظام الإحالة الوطني لضحايا الاتجار في الأشخاص وتصريح العمل المرن في عام 2017، وصندوق دعم ضحايا الاتجار في الأشخاص في عام 2018، وكانت لهذه الإجراءات ونشر ثقافة مكافحة الاتجار في الأشخاص على جميع القطاعات منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار في الأشخاص قبل عشر سنوات، دور رئيس في تصنيف البحرين في الفئة الأولى بحسب تقرير الاتجار في البشر الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية. كما أدت هذه الإجراءات إلى إدانة العديد من المشتبه بهم في قضايا الاتجار في الأشخاص والداعمين لهم.

ومع تزايد نسب استحواذ المرأة على المقاعد النيابية وحصولها على الشهادة الثانوية وشهادات التعليم العالي ومشاركتها في سوق العمل، فإن حقوق المرأة في البحرين شهدت قفزة كبيرة في السنوات القليلة الماضية – من دون الحاجة إلى فرض إجراءات قاسية مثل تخصيص مقاعد للمرأة – فقد حقق إنشاء المجلس الأعلى للمرأة لتعزيز وتشجيع وحماية حقوق المرأة نجاحات كبيرة لدعم أكبر مشاركة للمرأة في الحياة البرلمانية وحصولها على مناصب حكومية رئيسية إضافة إلى دعم حصولها على مناصب قيادية في القطاع الخاص. وأدى صدور قانون الأسرة رقم (19) لسنة 2017 لحماية حقوق المرأة في قسمي المحاكم الشرعية إلى حماية حقوق المرأة والطفل بدرجة كبيرة.

ولاتزال التحديات مستمرة في جهود حماية حقوق الإنسان في البحرين وهي بحاجة إلى جهود مستمرة لمواجهتها عبر العديد من القطاعات، وبما أن الاقتصاد أحد هذه التحديات فلا يزال القطاع الخاص لم يتبن خطوات منهجية لعملياته بحسب «المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان» التي أقرها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وبما أن البحرين أخذت خطوات كبيرة باتجاه

حماية البيئة من خلال إنشاء المجلس الأعلى للبيئة فإن واجبات حقوق الإنسان المتعلقة بتعزيز أفضل الممارسات المتعلقة بالتشريعات الخاصة بالبيئة وبالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة لم تتم دراستها بشكل كامل من الجانب الحقوقي.

2. التقييم المؤسسي

عملت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بعد قبولها عضوًا في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عام 2016 بحسب مبادئ باريس، على تنمية قدراتها كجهة مستقلة تعمل وفق إطار الأمم المتحدة لدفع حقوق الإنسان في مملكة البحرين إلى الإمام. وقامت المؤسسة بالترويج لفعالياتها والعمل عن قرب مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لحماية وتعزيز المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صدقت عليها مملكة البحرين.

وخلال فترة الاستراتيجية السابقة للمؤسسة (2015-2018) قدمت المؤسسة حوالي 50 استشارة للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما عمدت لأن تصبح خدماتها أكثر ظهورا من خلال إطلاق الخط الساخن لتلقي شكاوى حقوق الإنسان وإعلان هذا الخط الساخن من خلال حملة إعلانية وإعلامية كبيرة، ويهدف الخط الساخن لتوفير خط مجاني لتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار وبهدف مكافحة الاتجار في الأشخاص عمدت المؤسسة – بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في الأشخاص – إلى فتح مكتب دائم لها في مركز دعم وحماية العمالة الوافدة في السهلة.

وكجزء من مهامها للتواصل مع المجتمع قامت المؤسسة بعقد ما يقارب من 200 مؤتمر ومحاضرة وتدريب وورشة عمل وطاولة مستديرة واجتماع مع العديد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وحصلت هذه الفعاليات على نسبة قبول بلغت93.5% كمعدل لسنتي 2017 و2018 من قِبل المشاركين فيها.

ولكي تعزز من الامتياز المؤسسي وتواصل جودة وسرعة تقديم الخدمات حصلت المؤسسة على شهادة الأيزو 9001:2015 لجودة الأنظمة الإدارية التي قامت بالتدقيق عليها شركة «بيورو فيريتاس هولدنجز (فرع المملكة المتحدة)»، كما قامت المؤسسة بإطلاق مدونة قواعد السلوك لمجلس المفوضين ومدونة قواعد السلوك لموظفي الأمانة العامة. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت المؤسسة دليلا لتلقي الشكاوى والمساعدة القانونية المقدمة في عام 2015وتم تحديثه في عام 2018 كما طبقت نظاما إلكترونيا شاملا ونظاما لإدارة العملاء يهدف إلى المتابعة الفعّالة للشكاوى.

إن المؤسسة الوطنية بحاجة إلى تطوير قدراتها البحثية وتعزيز القيادة الفكرية لتنمية البحث في مجال حقوق الإنسان، كما يجب تقوية سبل التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني التي بإمكانها أن تشجع وتساهم في حماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، بالإضافة إلى ذلك يتعين على المؤسسة وضع مؤشرات أداء رئيسة لاستعراض مراحل التقدم والنجاحات في تحقيق أهدافها وتحديد مكامن الضعف التي بالإمكان معالجتها، ويجب الاهتمام بشكل خاص بالاستبانات وتحليل المعلومات الإدارية لدراسة تأثيرات السياسة الوطنية وبرامج المؤسسة الوطنية في حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

الأهداف الاستراتيجية 2019 - 2021

1. التأثير البيئي في حقوق الإنسان

تُعد سلامة البيئة أحد المتطلبات المسبقة لحقوق الإنسان، وإحدى الدعامات الرئيسة لكرامة الإنسان، لأنها مرتبطة ارتباطا تاما مع الحق في الحياة والصحة والطعام والماء والنظافة.

نهدف إلى:

1. وضع أسس التوعية للالتزامات المتعلقة بالاستمتاع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.
2. تحديد التحديات والفرص المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.
3. التعرف على وتوعية وتبادل الآراء حول أفضل الممارسات المتعلقة بالتزامات حقوق الإنسان لدعم وتقوية رسم السياسات البيئية.

2. حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية المستدامة

أثبتت الأبحاث أن هناك تأثيرا إيجابيا للتنمية الاقتصادية في حقوق الإنسان. وتقويض مبادئ حقوق الإنسان لمصلحة التنمية الاقتصادية أو العكس سيؤدي إلى نتائج سلبية طويلة الأمد. ولذلك فإن هذين الموضوعين يجب عدم التعامل معهما بمنأى عن بعضهما بعضًا.

نهدف إلى:

1. التوعية حول أهمية حقوق الإنسان في التنمية الاقتصادية.
2. تسليط الضوء على تأثيرات عدم المساواة والفساد وسوء إدارة الموارد العامة في حقوق الإنسان.
3. الحث على استخدام برامج متواصلة ومستدامة في مجال التزام الشركات والمساءلة والمسئولية لاحترام حقوق الإنسان في الأعمال التجارية.

3. الحق في المعاملة المتساوية

إن الحق في المعاملة المتساوية من دون النظر إلى الديانة أو الجنس أو العرق أو اللون أو السن هو أحد أسس حقوق الإنسان، حيث إن المساواة وعدم التمييز هما أيضا أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العادلة.

نهدف إلى:

1. الترويج للفرص المتساوية عبر مجالات اجتماعية واقتصادية وسياسية واسعة.
2. دراسة تأثيرات عدم المساواة والتمييز في التقدم المجتمعي.
3. التعاون مع عدد من المنظمات المحلية للترويج للمعاملة المتساوية عبر عدد من القطاعات ذات الصِّلة.

4. نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال

إن حقوق الإنسان مسئولية الجميع، حيث إن المجتمع المدني وقطاع الأعمال يعتبران عنصرين رئيسين في استراتيجية حقوق الإنسان، ولذلك سيتم التركيز في تعميق الصلات مع هاتين الجهتين ونشر الوعي حول مبادئ حقوق الإنسان فيهما.

نهدف إلى:

1. تدريب وتثقيف المجتمع المدني وقطاع الأعمال حول سبل مشاركتهما في نشر الوعي وحماية حقوق الإنسان.
2. التعرف على مؤسسات المجتمع المدني التي لها دور فعال في نشر الوعي حول مبادئ حقوق الإنسان والمساهمة في تطوير قدراتهم على ذلك.
3. زيادة الوعي بأهمية المدافعين عن حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

المتابعة والتقييم ومؤشرات الأداء (KPIs)

للحصول على أفضل النتائج المبنية على المخرجات الفعلية للاستراتيجية، ستقوم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بإنشاء لجنة لمتابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل، حيث ستضم عددا من أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام.

ستتولى اللجنة مسئولية المراجعة الدورية للخطط السنوية التفصيلية وخطط إدارة المشاريع، ووضع مؤشرات الأداء اللازمة بحسب معايير مؤشرات الأداء الموضوعة في خطة العمل للسنوات الثلاث القادمة، والأولويات الاستراتيجية السنوية، وخطة توزيع الموارد المالية والبشرية، كما ستقوم اللجنة بالعمل على الحد من المخاطر، واتخاذ إجراءات تصحيحية وإعادة تقييم الأولويات.

سيعقد أول اجتماع للجنة متابعة وتقييم الاستراتيجية وخطة العمل خلال ستة أشهر من إطلاق الاستراتيجية، وستقرر اللجنة حينها عدد الاجتماعات الدورية المقررة.

خطة العمل

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

(2021 - 2019)

خطة العمل (2019 - 2021)

1. الوظائف الأساسية

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
إنشاء وتفعيل برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان	البحوث	الربع الأول 2019	الأمانة العامة	– الالتزام بوقت التنفيذ. – عدد المتقدمين. – نتائج مسح مدى الاستفادة.
إنشاء وتنفيذ مسابقة للأطفال	التثقيف	الربع الأول 2019	الأمانة العامة	– الالتزام بوقت التنفيذ. – عدد المشاركين. – نسبة الإجابات الصحيحة.
تقديم الآراء والاستشارات القانونية	الاستشارات	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– تحديد المدة الزمنية للإجابة.
دراسة التشريعات من منطلق حقوق الإنسان واقتراح التعديلات أو صياغة تشريعات جديدة بحسب الحاجة	الاستشارات	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– المدة الزمنية للدراسة والرد.
تسلّم ودراسة الشكاوى وإحالتها إلى الجهة المعنية في المؤسسة	الرصد	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– المدة الزمنية بحسب دليل تلقي الشكاوى والمساعدة القانونية المقدمة.
تقديم المساعدة والمشورة القانونيتين	الاستشارات	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– المدة الزمنية.
رصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان	الرصد	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– المدة الزمنية لأخذ الإجراء اللازم من الوقت الذي يتم فيه رصد الانتهاك حتى البت فيه.
تقديم التقارير السنوية حول وضع حقوق الإنسان في مملكة البحرين	كتابة التقارير	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– الالتزام بموعد تسليم التقارير.

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
تقديم التقارير الموازية إلى هيئات المعاهدات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان	كتابة التقارير	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– الالتزام بموعد تسليم التقارير.
القيام بزيارات معلنة وغير معلنة لمراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن التوقيف	الرصد	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد الزيارات.
حضور جلسات المحاكمات للتأكد من ضمانات المحاكمة العادلة	الرصد	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– حضور الجلسات ذات العلاقة بحقوق الإنسان . – المدة الزمنية.
التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	التدريب والتثقيف	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد مؤسسات المجتمع المدني التي تم التعاون معها.
تقديم البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان لأعضاء مجلس المفوضين وموظفي الأمانة العامة	التدريب	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– تأليف معايير تقييم برامج التدريب.
تقديم البرامج التدريبية إلى الجمهور الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان	التدريب والتثقيف	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم.
حضور المؤتمرات والاجتماعات والندوات وورش العمل المحلية والإقليمية والدولية	التدريب والتثقيف	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد الحضور كل عام.
إقامة برامج توعوية للتعريف بدور وأهداف واختصاصات المؤسسة الوطنية	التدريب والتثقيف	2021-2019	الأمانة العامة	– إجراء مسح تقييمي سنوي.
نشر الكتب والمطويات من خلال برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان	التثقيف	2021-2019	الأمانة العامة	– .عدد المطبوعات المنشورة لكل فئة مستهدفة (مثلا: الأطفال ، مؤسسات المجتمع المدني، العمالة الوافدة... الخ)

خطة العمل (2019 – 2021)

2. التأثير البيئي في حقوق الإنسان

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
القيام بزيارات ميدانية للأماكن التي تعاني التلوث البيئي	الرصد	الربع الرابع 2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد الزيارات.
نشر تقرير حول التشريعات البيئية التي تهدف إلى المحافظة على المحميات الطبيعية	البحوث	الربع الأول 2020	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– المدة الزمنية.
عقد طاولة مستديرة حول الحقوق البيئية وأثرها في النظام البيئي	التدريب	الربع الثالث 2020	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد المحاور.
عقد ورشة عمل حول النفايات الخطرة	التدريب	الربع الرابع 2020	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد المحاور.
عقد منتدى دولي حول التغير المناخي وحقوق الإنسان	التثقيف	الربع الثاني 2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد المشاركين.
التعاون مع الجهات المحلية حول المواضيع المتعلقة بالبيئة	الاستشارات	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد الفعاليات المشتركة.
التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني حول المواضيع المتعلقة بالبيئة	التثقيف	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد الفعاليات المشتركة.
عقد فعاليات وبرامج حول حماية البيئة (استهداف طلبة المدارس والجامعات)	التثقيف	2021-2019	الأمانة العامة	– عدد المشاركين.

خطة العمل (2019 – 2021)

3. حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية المستدامة

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
عقد ورش عمل بغرض تسليط الضوء على آثار عدم المساواة وسوء إدارة الموارد العامة ودور الشركات في احترام حقوق الإنسان	التدريب / التثقيف	الربع الثالث 2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد المشاركين. – تقييم مدى الاستفادة.
إطلاق حملات توعوية حول الحق في التنمية الاقتصادية المستدامة	التثقيف	الربع الثالث 2020	الأمانة العامة	– مسح تقيمي.
تطوير خطة عمل حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية	البحوث	الربع الأول 2020	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– المدة الزمنية.
إطلاق مسابقة وطنية لأفضل المقالات حول المسئولية والمساءلة في قطاع الأعمال التجارية	التثقيف	الربع الرابع 2020	الأمانة العامة	– عدد المشاركين.
التعاون مع الجهات الوطنية المعنية بالاقتصاد والأعمال التجارية	التدريب	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد الفعاليات المشتركة.
عقد طاولة مستديرة مع الجهات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالاقتصاد والتجارة والعمال الأجانب لبحث التحديات التي تواجه حقوق العمال الأجانب	التدريب / التثقيف	الربع الأول 2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد المحاور.

خطة العمل (2019 – 2021)

4. الحق في المعاملة المتساوية

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
إجراء مسح لتقييم آثار عدم المعاملة المتساوية والتمييز في التقدم المجتمعي	الرصد	الربع الثاني 2019	الأمانة العامة	– المدة الزمنية.
عقد طاولة مستديرة حول حقوق الإنسان والمعاملة المتساوية في القطاع الصحي	التدريب	الربع الثاني 2020	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد المحاور والتوصيات.
عقد منتدى دولي حول الحق في المعاملة المتساوية لذوي الإعاقة	التثقيف	الربع الثاني 2020	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد المشاركين.
عقد فعاليات مشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز المعاملة المتساوية في جميع القطاعات	التدريب / التثقيف	2021-2019	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد الفعاليات المشتركة. – تقييم مدى الاستفادة.
تفعيل مذكرات التفاهم مع الجهات المختلفة المعنية بالمعاملة المتساوية	التدريب / التثقيف	2021-2019	الأمانة العامة	– عدد الفعاليات المشتركة.

خطة العمل (2019 – 2021)

5 . تعزيز حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني والأعمال التجارية

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسئولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
تنظيم برامج تثقيفية حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية لمؤسسات المجتمع المدني	التدريب / التثقيف	الربع الرابع 2019	الأمانة العامة	– عدد المشاركين. – التقييم المعرفي.
تطوير الإرشادات لقطاع الأعمال حول كيفية احترام الحقوق من خلال» مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون (الحماية والاحترام والإنصاف)» (قرار مجلس حقوق الإنسان 17/4 في 16 يونيو 2011)	البحوث	الربع الثالث 2021	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– الالتزام بالمدة الزمنية. – عدد الشركات والمؤسسات التجارية التي تمت تغطيتها.
عقد منتدى وطني حول دمج مبادئ حقوق الإنسان في مجال الأعمال التجارية (لرجال الأعمال، وغرفة التجارة والصناعة، والنقابات العمالية، ومؤسسات المجتمع المدني، والجهات الأكاديمية وغيرها من مؤسسات حقوق الإنسان في المؤسسات الوطنية)	التثقيف	الربع الرابع 2021	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد المشاركين.
عقد ورشة عمل لزيادة الوعي حول المدافعين عن حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالأعمال التجارية	التدريب / التثقيف	الربع الأول 2021	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	– عدد المشاركين. – تقييم مدى الاستفادة.
تعزيز تطبيق مفاهيم المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعمال والبيئة ومكافحة الفساد من قبل قطاع الأعمال التجارية ومؤسسات المجتمع المدني	التثقيف	2021-2019	الأمانة العامة	– عدد المؤسسات التي تقبل تطبيق المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعمال والبيئة ومكافحة الفساد.

الخريطة الاستراتيجية
2019 - 2021

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

الرؤية — ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة

الرسالة — معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان

المستفيدون

المجتمع البحريني

الأجهزة والمؤسسات الرسمية والخاصة

مؤسسات المجتمع المدني

المواطنون

المقيمون

أصحاب المصلحة

المدارس والمعاهد والكليات والجامعات

الأهداف الاستراتيجية

التأثير البيئي

- وضع أسس التوعية
- تحديد التحديات والفرص
- أفضل الممارسات

التنمية الاقتصادية المستدامة

- الاهتمام بالتوعية
- تأثيرات عدم المساواة والفساد
- وسوء إدارة الموارد العامة
- الالتزام والمساءلة والمسؤولية

الحق في المعاملة المتساوية

- الترويج للفرص المتساوية
- دراسة التأثيرات
- التعاون مع المنظمات

نشر الوعي في مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال

- التدريب والتثقيف
- تطوير القدرات
- زيادة الوعي

الآليات والأدوات

اللوائح الداخلية والأنظمة المرنة

الأصول والممتلكات

التكنولوجيا المواكبة للتطور

موارد مالية وسياسة خضراء

موارد بشرية مبدعة ومتميزة

بيئة إعلامية داعمة للتواصل

مؤشرات الأداء الرئيسة

مدى الالتزام بالوقت

إعداد الفعاليات

أعداد المشاركين

الاستبانات ونتائج المسح

مدى الاستفادة